برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

**المجلس التنفيذي**
**الدورة العادية الأولى**
**روما، 23 - 2004/2/26**

# ملخَّص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2004

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.1/2004/13/Rev.1).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

A

Distribution: GENERAL
**WFP/EB.1/2004/14**
27 May 2004
ORIGINAL: ENGLISH

# بيان المحتويات


| | | Page |
|---|---|---|
| | إقرار جدول الأعمال | 1 |
| | انتخاب أعضاء هيئة المكتب وتعيين المقرر | 1 |
| 2004/EB.1/1 | القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة | 1 |
| | قضايا السياسات | |
| 2004/EB.1/2 | تقدير احتياجات الطوارئ | 3 |
| 2004/EB.1/3 | سياسة البرنامج بشأن تعيين الموظفين والتمثيل الجغرافي للدول الأعضاء | 4 |
| 2004/EB.1/4 | المبادئ الإنسانية | 5 |
| 2004/EB.1/5 | تقرير البرنامج عن متابعة قرار الجمعية العامة A/RES/56/201: الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة | 6 |
| 2004/EB.1/6 | استيفاء بشأن تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز | 7 |
| 2004/EB.1/7 | مذكرة معلومات بشأن دعم البرنامج للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا | 8 |
| | مسائل الموارد والمالية والميزانية | |
| 2004/EB.1/8 | استعراض أساليب العمل: تمويل مشاريع رائدة | 9 |
| 2004/EB.1/9 | أساس حساب تكاليف الدعم غير المباشر المتعلقة بتكاليف النقل البحري | 10 |
| | تقارير التقييم | |
| 2004/EB.1/10 | تقرير موجز عن التقييم المواضيعي لفئات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش | 11 |
| | تقارير عن العمليات – المسائل التشغيلية | |
| 2004/EB.1/11 | مذكرة معلومات عن الفئة البرامجية "العمليات الخاصة" | 14 |
| | حافظة مشروعات إقليم الشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية – المسائل التشغيلية | |
| 2004/EB.1/12 | العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس التنفيذي ليقرها – أرمينيا | 15 |
| | حافظة مشروعات إقليم غرب أفريقيا – المسائل التشغيلية | |
| 2004/EB.1/14 | المشروع الإنمائي المعروض على المجلس ليقره - بنن 10308.0 | 15 |
| 2004/EB.1/15 | المشروع الإنمائي المعروض على المجلس ليقره – غامبيا 10311.0 | 15 |
| | حافظة مشروعات إقليم آسيا – المسائل التشغيلية | |
| 2004/EB.1/16 | العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس ليقرها – نيبال 10058.3 | 17 |
| 2004/EB.1/17 | العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس ليقرها – كمبوديا 10305.0 | 17 |
| 2004/EB.1/18 | العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس ليقرها – إندونيسيا 10069.1 | 17 |
| | حافظة مشروعات إقليم شرق ووسط أفريقيا – المسائل التشغيلية | |
| 2004/EB.1/20 | العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس ليقرها – السودان 10122.1 | 18 |
| 2004/EB.1/21 | العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس ليقرها – جمهورية الكونغو 10312.0 | 18 |
| | المسائل التنظيمية والإجرائية | |
| 2004/EB.1/26 | مذكرة معلومات عن برنامج تعزيز الأمن في برنامج الأغذية العالمي | 19 |
| | أي أعمال أخرى | |
| 2004/EB.1/28 | تقرير مؤقت عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم للسكان ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي | 20 |
| | تقرير شفوي عن مسألة لجنة المراجعة | 20 |

## إقرار جدول الأعمال

1- أشار الرئيس إلى أن البند 12، أي أعمال أخرى، سيشمل ما يلي: (1) وثيقة عن علاوة التمثيل للمدير التنفيذي، (2) تقرير شفهي يقدمه الفريق التوجيهي المعني بالتسيير والإدارة عن مسألة لجنة المراجعة. وتمت الموافقة على التغييرات المقترحة وأقر جدول الأعمال.

## انتخاب أعضاء هيئة المكتب وتعيين المقرر

2- أعلن الرئيس أنه بعد إجراء المشاورات بين القوائم على النحو الواجب تم انتخاب الأعضاء التالية أسماؤهم لهيئة المكتب: القائمة جيم – السيد M Barreto (بيرو)، رئيسا؛ القائمة دال – سعادة السيد Poul Skytte Christoffersen (الدانمرك)، نائبا للرئيس؛ القائمة باء – السيدة N Akhter (بنغلاديش)؛ القائمة ألف – السيد N. Rimouche (الجزائر)؛ القائمة هـ - السيد M. Paksi (سلوفاكيا). وسيصبح انتخاب نائب الرئيس ساريا بمجرد انتخاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدانمرك عضوا في المجلس*. وعينت السيدة Akhter مقررة، وفقا للإجراء العادي للتناوب.

3- وأعرب عن أمله في أن يقدر **البرنامج** ما تم إنجازه من عمل بشأن وثائق المجلس بأن يضع أسماء المؤلفين على الوثائق. وذكر الرئيس أعضاء المجلس بأنهم ليسوا مجرد ممثلين لبلدانهم: فهم مؤتمنون على مساعدة الملايين من الفقراء والجوعى. ورسالتهم تشمل تعزيز التزام موظفي **البرنامج** وشركائه؛ **فالبرنامج** له طابع خاص جدا ويحتاج إلى ريادتهم.

4- وأثنى المدير التنفيذي ثناء حارا على الرئيس الخارج، وأشار إلى أن **البرنامج** يتمتع بجوانب قوة – ساهم في تعزيزها الرئيس بشكل كبير – وأنه لا مندوحة عن وجود مجلس ملتزم يتألف من رواد بوسعهم بعث الروح في النفوس وحفز القوى. وأضاف أن **البرنامج** قد استفاد من الزيارات الميدانية التي قام بها الرئيس، والتي نالت تقديرا كبيرا، ومن عمله في مجال التسيير والإدارة، الذي تحاول هيئات أخرى في الأمم المتحدة محاكاته. وللرئيس أن يكون راضيا عن إسهامه المباشر في تحسين نوعية حياة الملايين من البشر.

# القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة (WFP/EB.1/2004/1)

5- أبلغ المدير التنفيذي المجلس، في العرض الذي قدمه له، بأن **البرنامج** تجاوز، في 2003، كل أرقامه القياسية السابقة: قدمت المساعدة الغذائية إلى 110 ملايين نسمة وبلغ مجموع المساهمات 2.6 مليار دولار، فضلا عن مبلغ إضافي قدره 1.2 مليار دولار من أجل العراق، وأن أهداف **البرنامج** في 2004 هي أن ينجز أكثر وأفضل من ذلك؛ مع عقد شراكات أوثق عرى والاستمرار في الاهتمام بحاجات السكان الذين يخدمهم.

6- وواصل المدير التنفيذي كلامه فسلط الأضواء على التحديات الرئيسية التي سيواجهها **البرنامج** في السنة المقبلة، ففي العراق، سيستمر **البرنامج** في خدمة أشد قطاعات السكان ضعفا، لكن الأمل منعقد على أن يمكن إنهاء العمليات تدريجيا. وفي الأراضي الفلسطينية، يجري إطعام 540 000 من السكان الذين يتهددهم الخطر رغم الصعوبات اللوجستية. وفي أفغانستان يعود اللاجئون بأسرع من المتوقع ومازالت هناك احتياجات كبيرة رغم جودة محصول الحبوب. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يتم تأمين أكثر من 25 في المائة من احتياجات التمويل حتى الآن، إلا أن المعلومات الأخيرة تفيد بقرب وصول المزيد من المساهمات. وهناك في السودان وإثيوبيا وتشاد وليبيريا الملايين من السكان الذين يحتاجون المساعدة. وفي الجنوب الأفريقي هبط الإنتاج المحصولي نتيجة سوء الأحوال الجوية، ومن ثم فلن تكون هناك مخزونات احتياطية في 2004. والحالة في هايتي تدعو إلى القلق: يتم إطعام 347 000 نسمة رغم الصعوبات.

7- وستظل الأهداف الإنمائية للألفية من مجالات التركيز الرئيسية، لاسيما هدف القضاء على الجوع. فهناك 25 000 نسمة يموتون من الجوع يوميا كما أن 25 في المائة من أطفال العالم يعانون من نقص الوزن. ومازال **البرنامج** يحدد مواقع أشد السكان معاناة من الفقر وهشاشة الأوضاع ويمد لهم يد العون. وسوف يركز على التغذية كوسيلة رئيسية لزيادة تأثيره في هذا المجال. فسوء التغذية يضرب ثلثي سكان العالم ويؤدي إلى عواقب وخيمة، منها وفيات الأطفال والوالدات فضلا عن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هبوط إنتاجية المصابين بسوء التغذية. وسيستمر **البرنامج** أيضا في استكشاف العلاقة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغذية، ويركز على توفير التغذية لزيادة مقاومة الوقوع في براثن المخدرات وإدمانها. وسيتم استهداف النساء على أساس الأولوية لكفالة وصول الغذاء إلى الأسر، كما ستبذل الجهود لتخفيف الأعباء التي يتحملنها والمخاطر التي يتعرضن لها.

8- وسيواصل **البرنامج** تعزيز التعاون والتنسيق مع شركائه بما في ذلك المستفيدين، والحكومات المتلقية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المقدمة للمعونة الثنائية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها التمويل في 2004 في توسيع

* انتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدانمرك عضوا في المجلس في 2004/02/27.

قاعدة الجهات المانحة، وخاصة التماس الدعم من الجهات المانحة غير التقليدية والقطاع الخاص. وفي هذا السياق، أحاط المدير التنفيذي المجلس بعدد من الزيارات التي قام بها للبلدان الأعضاء، وهي زيارات أسفرت عن فرص للتعاون والتزامات بزيادة المساهمات على حد سواء. وسلط الأضواء أيضا على علاقات العمل الممتازة بين **البرنامج** وشركاته الآخرين من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وعلى مشاركة **البرنامج** بصورة نشطة في الجهود المبذولة في نطاق فريق الأمم المتحدة للتنمية تعزيزا للتعاون على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

9- ومازال **البرنامج** يركز أيضا على تحسين الإدارة المتكاملة للمنظمة، وخاصة عن طريق الإدارة القائمة على النتائج. وقد اشترك جميع كبار المديرين في دورات التدريب على الإدارة القائمة على النتائج ومن الجاري تجهيز مؤشرات نتائج متكاملة على مستوى المنظمة. وتم الشروع في برنامج جديد لتدريب المديرين القطريين ووضع نظام جديد للتقييم، وهو نظام يعزز استخدام عمليات التقييم كأداة للتعلم. وحسنت القدرة المالية للمكاتب القطرية والإقليمية بإدخال نظام WINGS، ومن الجاري تعيين 50 موظفا جديدا للشؤون المالية. ومازال أمن الموظفين وجها من أوجه اهتمام **البرنامج** وقد خصص مبلغ 20 مليون دولار لتحسين النظم وتعيين الموظفين في هذا المجال.

10- وبعد العرض الذي قدمه المدير التنفيذي، أدلى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد رود لوبرز، ببيان أعرب فيه عن ارتياحه للشراكة الوثيقة بين المنظمتين، وركز على احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا. وذكر الاجتماع بأهمية توجيه النداءات إلى الجهات المانحة للإبقاء على مساهماتها حتى يمكن للاجئين العودة والاستقرار بصورة مستدامة. وقال إن الأمل منعقد، في 2004، على توسيع نطاق التغذية المدرسية لتشمل اللاجئين، وإدراجهم ضمن البرامج الوطنية، والأهداف الجنسانية. وشدد أيضا على الحاجة إلى إدراج اللاجئين في استراتيجيات البلدان المضيفة الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

11- وقدم المفوض السامي إلى المجلس أيضا عرضا موجزا لمجالين من المجالات التي تركز عليها مفوضية شؤون اللاجئين: تعزيز الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين، ويشمل: (1) تشجيع تقديم المساعدة الإنمائية؛ (2) برنامج "الإعادات الأربع" (الإعادة إلى الوطن، وإعادة التأهيل، وإعادة الدمج، وإعادة البناء)؛ (3) استراتيجيات الدمج في البيئة المحلية. كما استعرض "الاتفاقية المزيدة" وهي مبادرة تشجع المفوضية بموجبها تقاسم أعباء مشكلة اللاجئين وإيجاد حل دائم لها. وأضاف أنه لما كانت المفوضية و**البرنامج** منظمتين لهما وجود ميداني واسع النطاق فإنهما تواجهان كثيرا من التحديات المتماثلة، مما يدعوهما إلى توحيد الجهود. لذلك أيضا وجهت الدعوة إلى المدير التنفيذي لحضور دورة المجلس التنفيذي للمفوضية في جنيف.

12- وأعرب المجلس عن تأييده القوي لعمل المنظمتين. وشدد الكثير من الأعضاء على الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة إلى هايتي، حيث تتطور الحالة فيها إلى ما قد يصبح كارثة. وتكررت الإشارة إلى الحاجة إلى زيادة الإعلان عن **البرنامج** وتعزيز صورته في العالم وإلى أن يكون نصيرا قويا للتصدي لمشكلات الجوع في العالم. وأبرزت قيمة المساهمات المتعددة الأطراف، حيث إنها تتيح **للبرنامج** المرونة التي تمكنه من الاستجابة لمختلف الطلبات. وشدد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة وتشجيع الجهات المانحة الجديدة. وصادق المجلس أيضا على الإجراءات التي تتخذها الأمانة لتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، ودعم الإدارة المتكاملة على مستوى المنظمة، وتعزيز أمن الموظفين.

13- سلم المجلس بأهمية إدراج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامج **البرنامج**، خاصة بالنظر إلى تزايد أعداد المصابين بهذه الآفة، ورأى أن التغذية الجيدة تمثل خط الدفاع الأول في هذا الصدد. ولاحظ المجلس أنه لا يتم، في بعض الحالات، الإعلان بالصورة الكافية عن الجهود التي يبذلها **البرنامج** في حالات الطوارئ، وأثنى على جهود **البرنامج** في هذه الحالات من "الطوارئ المنسية". وتحدث العديد من الأعضاء عن الاحتياجات المحددة إلى الحصول على مساعدة **البرنامج** في بلدانهم وسلطوا الأضواء على المساهمات وإمكانيات التعاون.

14- وشكر المدير التنفيذي والمفوض السامي المجلس على تأييده لهما. وأكد المدير التنفيذي أن **البرنامج** يدرك الاحتياجات التي حددها المجلس ويعمل على الوفاء بها، وأن **البرنامج** يحتاج إلى القدرة الشاملة على التصدي لأي أزمة، والتي يعتبر حسن التسيير والإدارة أمرا أساسيا بالنسبة لها. وكرر الإعراب عن التزام **البرنامج** بمساعدة شعب هايتي في أزمته الراهنة. وأوضح أيضا أهمية تحديد مجموعة من المبادئ الإنسانية تعيِّن فلسفة للمسؤولية المتبادلة والالتزام بمثل هذه المبادئ. واعترف في النهاية، بضرورة الإعلان عن **البرنامج** وإبراز صورته الشاملة. وقال إن العمل جار لتحقيق هذه الغاية.

# قضايا السياسات

## تقدير احتياجات الطوارئ (2004/EB.1/2)

15- عرضت الأمانة الوثيقة، فأشارت إلى أن دقة ووضوح تقدير احتياجات الطوارئ أمر هام بالنسبة إلى **البرنامج** إذ أنه يمثل احترافه المهني ومصداقيته. وترمي الوثيقة إلى إثبات التزام **البرنامج** بتحسين تقديراته احتياجات الطوارئ، وتوضيح أنه يدرك القضايا والتحديات الرئيسية التي يواجهها في هذا الصدد، ويعمل بشكل هادف لإحداث تحسينات.

16- ونوه المجلس بأهمية تقدير احتياجات الطوارئ بالنسبة إلى عمليات **البرنامج**. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للمناقشة الواضحة والصريحة التي تناولت التدابير اللازمة لتعزيز القدرات الحالية لتقدير احتياجات الطوارئ، وعن تأييدهم للخطوات التي اتخذت بالفعل، أو المزمعة. وطلب الأعضاء مزيدا من التفاصيل فيما يتعلق بكيفية تخطيط **البرنامج** لتنفيذ التدابير المقترحة، بما في ذلك تقديم ميزانية وجدول زمني. وحث أيضا أعضاء المجلس **البرنامج** على توضيح كيف يعتزم التعاون مع الشركاء الدوليين لتجنب الازدواجية في الجهود، وما إذا كانت بعض المهام ستوكل إلى شركاء آخرين، وكيف يعتزم **البرنامج** تحقيق مزيد من الشفافية في الإبلاغ عن نتائج تقدير احتياجات الطوارئ، وكيف يعتزم **البرنامج** تحسين التحليلات الخاصة بالأسواق والتغذية وتحسين تقديرات المحاصيل والإمداد بالأغذية، وما إذا كان بوسع **البرنامج** أن يستخدم الخبرات المحلية بشكل أفضل، وكيف سيحدد **البرنامج** متى تكون المعونة الغذائية هي الاستجابة الملائمة.

17- وردا على ذلك، وجهت الأمانة الانتباه إلى التعاون القائم حاليا بين **البرنامج** ومجموعة واسعة من الشركاء من الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات في مجال تقدير احتياجات الطوارئ أو في مجالات أخرى. وأشارت إلى أن **البرنامج** يعتمد على عدد كبير من هؤلاء الشركاء لتقديم مدخلات تكميلية للحصول على دعمهم، ولكنه عاقد العزم على كفالة وجود حد أدنى على الأقل من الخبرات بداخله بشأن القضايا الأساسية للتقدير نظرا إلى أن الشركاء الملائمين غير متوافرين على الدوام، فضلا عن أن هذه الخبرات لازمة على أي حال في الحالات التي لا تتعلق بالطوارئ. وركزت الأمانة على أن **البرنامج** ليس لديه ردود على جميع التحديات الخاصة بمنهجيات العمل التي أشير إليها، ولكنه يعمل على التصدي لهذه المسائل بدعم من الجهات المانحة ومن شركاء آخرين. وأعربت الأمانة عن استعدادها لتقديم تقارير مرحلية أخرى عن الجهود المبذولة لتحسين تقديرات احتياجات الطوارئ، ولكنها حثت على إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات التشغيلية **للبرنامج**. وأشارت إلى السعي إلى تحقيق مزيد من الوضوح من خلال إنشاء موقع شبكي جديد لعرض نتائج تقدير احتياجات الطوارئ للإطلاع عليها؛ ومن المزمع أن تصبح التقارير الشفوية القطرية هي القاعدة. كما جرى التركيز على مساءلة المديرين القطريين والإقليميين فيما يتعلق بتقديرات احتياجات الطوارئ.

18- ووافقت الأمانة على أن تقدم إلى الدورة الثالثة في أكتوبر/ تشرين الأول استيفاء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المجملة في هذه الوثيقة. وسيشمل الاستيفاء اقتراح خطة تنفيذية تتناول التعاون مع الوكالات الأخرى، وجدولا زمنيا، والآثار المالية. وأعربت الأمانة عن التزامها بعقد مشاورة مع الشركاء للحصول على مدخلات بشأن صياغة خطة التنفيذ.

## سياسة البرنامج بشأن تعيين الموظفين والتمثيل الجغرافي للدول الأعضاء (2004/EB.1/3)

19- قدّم رئيس شعبة الموارد البشرية هذا البند، الذي زوّد المجلس بالمعلومات الإضافية التي طلبها في المناقشات السابقة للقضية في الدورة السنوية المنعقدة في مايو/أيار 2003. وتضمنت الوثيقة أيضا مشروع قرار أعيدت صياغته.

20- ويُذكر المدير المجلس بأن البرنامج طبّق صيغة غير رسمية لكفالة التوازن الجنساني والجغرافي في فئة موظفيه الفنيين الدوليين.

21- وأعلن المجلس، أثناء مناقشته، إقراره لسياسة البرنامج في التعيين القائم على الأهلية، والجهود الرامية لتحسين التوازن الجنساني في فئة الموظفين الدوليين وسياسة جعل المديرين مسؤولين عمّا يتخذونه من قرارات فيما يخص التعيين. وتساءل بعض أعضاء المجلس عن الأماكن التي استطاعت فيها البلدان التي تمر بمراحل انتقالية - لا سيما بلدان أوروبا الوسطى والشرقية - أن تنسجم مع سياسة التمثيل الجغرافي والشواغل المعبّر عنها و(1) التحيز المحتمل لمحاباة بعض البلدان المانحة الرئيسية في سياسة التعيين المتبعة حاليا، (2) وصعوبة إدراج البلدان النامية في برنامج الموظف الفني المبتدئ و(3) الحاجة إلى كفالة تمثيل المرأة على أساس عادل، لاسيما المرأة في البلدان النامية. وطلب المجلس إلى الأمانة أن تُبقي هذه القضية قيد الاستعراض وأن تقدم تقريرا عنها في اجتماعات المجلس القادمة.

22- وسلمت الأمانة بأن هذه القضية الشائكة تحتاج إلى أن يستفيض في مناقشتها المجلس، خاصة بعد إنهاء استعراض قضايا الموظفين المحليين التي تجري حاليا في إطار الاستعراض الاستراتيجي للموارد البشرية. واتفقت الأمانة على أن الصيغة غير الرسمية للتمثيل الجغرافي والجنساني تتوقف على حسن النية والشفافية. ومن بين القضايا التي تُعالج في إطار الاستعراض الاستراتيجي للموارد البشرية قضية شروط خدمة الموظفين المحليين والحاجة إلى وضع موظفي البرنامج جميعهم في إطار وظيفي واحد يستخدم قواعد منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة ولوائحها.

23- وخلاصة القول أن الرئيس قال (1) إن البرنامج أحرز تقدما في هذه القضية، (2) مضيفا أنه من غير الممكن وضع صيغة جديدة في المرحلة الراهنة، (3) وأنه لا يوجد معيار دولي موحد لهذه القضية واستطرد قائلا إنه (4) لابد من تناول هذه القضية والمعلومات المقدمة الأخرى في الاجتماعات القادمة.

24- وشدد المدير التنفيذي على أن البرنامج سيواصل اختيار أفضل المرشحين على الصعيد العالمي. والتزم المدير التنفيذي **والبرنامج** بتعيين مزيد من النساء، وموظفين من البلدان النامية بالإضافة إلى الجهات المانحة الجديدة والناشئة. كما حث الجهات المانحة على تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين من البلدان النامية.

## المبادئ الإنسانية (WFP/EB.1/2004/4)

25- أوضحت الأمانة، في مستهل المناقشة، أن الوثيقة أعدت على سبيل الاستجابة لطلب قدم في الدورة السابقة للمجلس التنفيذي للحصول على بيان بشأن المبادئ الإنسانية، وأن الوثيقة المقدمة إلى المجلس، بقصد إقرارها، تتضمن "بيان **البرنامج** عن المبادئ الإنسانية" الذي يحدد عشرة مبادئ إنسانية توجه عمل **البرنامج**. وهذه المبادئ مشتقة من الوثائق القانونية ذات الصلة *بالمشروع الشامل* ومبادرة *الممارسات الجيدة في تقديم المعونة الإنسانية* وغير ذلك من الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتوحيد المبادئ الإنسانية. وقدمت الأمانة أيضا توضيحين تقنيين بشأن القسم المتعلق بالقانون الإنساني الدولي في الوثيقة، وهما توضيحان يجيبان على القضايا التي أثارها أحد الوفود قبل مناقشة المجلس لهذا البند.

26- ورحب المجلس بالوثيقة واعترف بالجهود الكبيرة التي بذلت للوفاء بما طلبه. وأثنى على الأمانة لإصدارها، في وقت قياسي، وثيقة تعبر بوضوح عن النقاش الدائر على الصعيد الدولي بشأن هذا الموضوع. وأكد أعضاء شتى على أنه ينبغي **للبرنامج** بوصفه أكبر مؤسسة للمساعدة الإنسانية في العالم، أن يوضح المبادئ التي توجه عمله وأن يكفل فهم موظفيه لهذا المبادئ على أكمل وجه.

27- واقترح أعضاء بالمجلس إدخال بعض التعديلات على متن الوثيقة بغرض الإشارة إلى الوثائق القانونية الأخرى مثل اتفاقيات اللاجئين وقانون حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية بشأن المشردين في الداخل، وكفالة قيامها بصورة راسخة على ميثاق الأمم المتحدة. كما طالبوا بزيادة تأكيد الفقرة 13 من الوثيقة على أهمية الاستراتيجيات الفعالة التي تيسر الانتقال من الإغاثة إلى التنمية الطويل الأجل، وعلى الحاجة إلى ضمان أن تكون المعونة الغذائية "غير ضارة" وإمكانية قيام هيئات الأمم المتحدة الأخرى والأمين العام والأمم المتضررة بمطالبة **البرنامج** بتقديم المساعدة. واقترح العديد من المندوبين إضافة مبدأ "الاستقلال" و"العالمية" واقترحوا إبراز نهج حقوق الإنسان بمزيد من الوضوح في الوثيقة. كذلك طلب الأعضاء من الأمانة استخدام بيان **البرنامج** عن حقوق الإنسان، بمجرد اعتماده، لإعطاء دفعة للجهود الراكدة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل توحيد المبادئ الإنسانية توحيدا معياريا فيما بين أعضائها.

28- وردا على ذلك، أيدت الأمانة الكثير من المقترحات الخاصة بتعديل الوثيقة لاسيما ما يتعلق منها بالحاجة إلى إسناد النص إلى الوثائق المرجعية ذات الصلة، والتشديد على الصلات بين الإغاثة والتنمية، وتوضيح صيغة النصوص الخاصة بالمؤهلين لطلب المساعدة من **البرنامج** وفقا للنظام الأساسي. وتساءلت الأمانة عما إذا كان مبدأ الاستقلال يناسب وكالة تمتلكها الدول الأعضاء، وكان من رأيها أنه قد يكون من السابق لأوانه إدراج نص يتعلق بالنهج المعتمد على حقوق الإنسان. وأبلغت الأمانة المجلس ببعض الصعوبات التي تواجهها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للوصول إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ الإنسانية فيما بين أعضائها ودعت المجلس إلى الاحتراس من تكرار هذا النقاش.

29- وأثير عدد من المسائل بخصوص التنفيذ وما إذا كانت المصادقة على المبادئ المذكورة ستسفر عن أي تغيير ذي بال في أسلوب عمل **البرنامج** وأبدت الأمانة عن رأيها بأن **البرنامج** يراعي بالفعل هذه المبادئ وأوضحت أن بيان **البرنامج** سيكون بمثابة أداة توجيه مهمة للموظفين في الحالات الصعبة.

30- واختتم المدير التنفيذي المناقشة بالتشديد على أهمية تطوير المبادئ الإنسانية مما يساعد في تحديد "هويتنا، وسبب وجودنا عند هذه النقطة، وكيفية أدائنا لعملنا في المستقبل". وأكد على أن المبادئ الإنسانية العشرة ستضاف عند المصادقة عليها، إلى الإطار الموحد لسياسات **البرنامج**، وستتاح للموظفين وأعضاء المجلس في المستقبل كجزء من البرنامج التوجيهي لبرنامج الأغذية العالمي. وأضاف أن *بيان المبادئ الإنسانية* سيصبح أيضا جزءا من مدونة السلوك في **البرنامج** وآلية لضمان وعي جميع أعضاء أسرة **البرنامج** وشركائه بالمبادئ التي يهتدي بها **البرنامج** في عمله.

31- وعملا بتوصية من الرئيس، صادق المجلس على المبادئ العشرة وطلب من الأمانة إعداد وثيقة معدلة تراعي فيها التعليقات التي أبديت خلال المناقشة، وعرض هذه الوثيقة على المجلس، عن طريق هيئة المكتب، في الدورة المقبلة للعلم والإحاطة.

## تقرير البرنامج عن متابعة قرار الجمعية العامة A/RES/56/201: الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (2004/EB.1/5)

32- عرض مدير شعبة العلاقات الخارجية هذا البند الذي كان المجلس قد طلب إدراجه في دورته العادية الأولى لعام 2002.

33- وناقش المجلس البند إلى جانب الوثيقة WFP/EB.1/2004/INF/6 من البند 12 من جدول الأعمال. وطلب أعضاء المجلس من **البرنامج** القيام بدور نشط قدر الإمكان في عملية الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات، وطلبوا مزيدا من المعلومات عن خطط **البرنامج** بشأن إعداد وثيقة استشارية عن استراتيجية الحد من الفقر، وبشأن تصميم مؤشرات، ودعم دور **البرنامج** في بناء القدرات الوطنية، ووضع حد لانخفاض التمويل للأنشطة الإنمائية.

34- ورد الرئيس قائلا إن استراتيجية بناء القدرات الوطنية (الأولوية الاستراتيجية رقم 5) سيجري تناولها في الدورة العادية الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول 2004. وسيعقد اجتماع تشاوري غير رسمي بشأن الجهات المانحة الجديدة والناشئة ومن القطاع الخاص في ربيع عام 2004.

35- وطلب المجلس من الأمانة أن تواصل مناقشة نهج **البرنامج** إزاء الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات للسياسات في الدورات المقبلة. وأفيد أن **البرنامج** يعد إطار عمل ومبادئ توجيهية لإستراتيجية الحد من الفقر، ويشارك في إعداد مؤشرات للتنمية في إطار الإدارة القائمة على النتائج. وطلب المجلس نسخا من الجدول الزمني للعملية التحضيرية للاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

36- وأعيدت صياغة مشروع القرار وتم إقراره. وأحاط المجلس علما بطلب الأعضاء من الأمانة مناقشة متابعة القضايا الإنسانية والقرارات المتخذة في هذا الشأن.

## استيفاء بشأن تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (2004/EB.1/6)

37- لخصت الأمانة في عرضها للاستيفاء الجوانب الرئيسية للوثيقة "استيفاء بشأن تصدي الأمانة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" المعممة على أعضاء المجلس. وأشارت إلى أن البرنامج كان سريعا في مضاعفة جهود البرمجة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو في مرحلة تعزيز شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمراكز الأكاديمية. فهو يتعاون مثلا مع منظمة الصحة العالمية لدمج الأغذية في برامج منظمة الصحة العالمية باعتبارها عنصرا أساسيا. كما أعد البرنامج رسالة على نطاق المنظمة بهذا الشأن. والطلب على العمليات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واسع ومتزايد؛ فيلزم توسيع نطاق البرامج، وسيطلب من المجلس بشكل متزايد للنظر في طلبات التمويل في هذا المجال.

38- وأعترف أعضاء المجلس بجدية الموضوع، وأعربوا عن تأييدهم التام لأنشطة البرنامج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشادوا بالبرنامج، وخاصة على تركيزه على اليتامى، وللروابط القيمة التي أقامها بين التغذية والمرض.

39- وأشار أحد أعضاء المجلس إلى العلاقات المعقدة للغاية بين الفقر وبين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى عملية التعلم الآخذة في التطور التي تشارك فيها جميع الأطراف الفاعلة. ويجرب البرنامج عددا من النهج، بما في ذلك الوقاية وتخفيف الآثار والتغذية المدرسية والمعالجة بعقاقير مضادة للفيروسات الارتجاعية. كما أشار إلى أن الوثيقة تتضمن قدرا لا بأس به من المعلومات عن التقييمات الأولية، غير أن عنصر الرصد قد جاء في الوثيقة لأول مرة في الفقرة (38). ونوه أيضا بأهمية تقييم أثر النهج المختلفة لكفالة استخدام المساعدات الدولية الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أفضل استخدام. وستتسم دراسة الروابط بين المساعدة الغذائية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بأهمية خاصة.

40- كما لوحظ أن الوثيقة لم تذكر على الإطلاق كلمة "التنسيق"، على الرغم من أن المجلس كان قد طلب تحديدا من البرنامج في دورته السابقة أن يقدم مزيدا من المعلومات عن تنسيقه مع منظومة الأمم المتحدة، لا سيما مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالتنسيق أمر حيوي، لاسيما لتجنب ازدواجية الجهود مع المنظمات الأخرى.

41- ووجد أعضاء المجلس أن الإشارات الواجدة في الفقرة (26) إلى "عملية واسعة النطاق لتسهيل المشورة والاختبار الطوعي" لم تكن ملائمة تماما، إذ يرى الأعضاء ضرورة ألا تستخدم المساعدات الغذائية كحافز لإجراء اختبارات خاصة بالإيدز واستشارات نفسية.

42- وأعربت الأمانة اتفاقها مع جميع هذه الملاحظات. وأكدت أن البرنامج ينسق بالفعل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جميع الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

ولكنها وافقت على أنه يلزم تعزيز هذا التنسيق. كما قالت أنه سيجري إعداد تقرير مقبل يتناول هذا الجانب بمزيد من التعمق.

43- وركز المدير التنفيذي على أن البرنامج يعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، ويعتمد على البحوث التي تجريها. كما يعمل البرنامج، باعتباره مشتركا في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع الحكومات المحلية والمركزي. وأشار إلى أن الأغذية والتغذية الجيدة عنصران هامان في الخط الأول لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعرب عن اتفاقه في الرأي مع ملاحظة المجلس بأن التنسيق عنصر أساسي في المسائل الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقال أن الأمم المتحدة قد تعاونت مع الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في الجنوب الإفريقي، وأن البرنامج يبذل قصارى جهده للانضمام لهذا الفريق. بيد أن البرنامج يدرك ما يمكنه عمله ومالا يمكنه عمله، وأنه لن يستطيع أن يتجاوز قدراته.

44- وأحاط المجلس علما بهذه المعلومات، وقال أنه ينتظر مزيدا من المعلومات، مع مراعاة الآراء المعرب عنها خلال هذا النقاش.

## مذكرة معلومات بشأن دعم البرنامج للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (2004/EB.1/7)

45- وعرضت الأمانة الوثيقة، وذكرت المجلس بأنها جاءت تلبية لطلب قُدم في اجتماع سابق، وأشارت إلى تعاون **البرنامج** مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

46- وأخذ المجلس التنفيذي علما بمذكرة المعلومات التي عبرت بوضوح عن التزام **البرنامج** تجاه أفريقيا ورحب بها وأثنى على نوعيتها.

47- وبالتسليم بالحاجة إلى مواصلة بذل الجهود لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل في أفريقيا، رحب الأعضاء بمذكرة التفاهم بين *الشراكة الجديدة* من أجل تنمية أفريقيا **والبرنامج**، ولا سيما أهدافها الرامية إلى تعزيز نظم التغذية المدرسية والاحتياطيات الغذائية. كما أحاط المجلس بالحاجة إلى تحقيق التكامل بين المبادرات المتخذة في إطار *الشراكة الجديدة* من جهة والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية من جهة أخرى. وأطرى المجلس بصفة خاصة على البرنامج الرائد للتغذية المدرسية الذي أشرك صغار المزارعين المحليين في إنتاج الأغذية وإمداد المدارس بها، حيث إنه وفر طريقة لمساعدة فقراء الريف.

48- وسلط الضوء على الطابع الأفريقي الأساسي *للشراكة الجديدة*: اتخذت الأمم الأفريقية مبادرة إنشاء شراكة أفريقية بحته للسيطرة على التنمية والحد من الاعتماد على المعونة والمساعدة الخارجيتين. وكان عنصر الشراكة ذو أهمية خاصة في تحقيق أهداف *الشراكة الجديدة*. وستكون التنمية ثمرة للجهود الوطنية، إلا أنه مازالت هناك حاجة إلى الدعم الدولي، خاصة من **البرنامج**. وإرادة تحقيق الأهداف الإنمائية موجودة، إلا أن الموارد ليست كافية في كثير من الأحيان؛ ومن شأن التداوب مع **البرنامج** أن يساعد في جعل النجاح ممكنا. ويعد اتخاذ التدابير أمر أساسيا لكفالة حصول البلدان الأفريقية على الموارد الكافية للتصدي لتأثير الأزمات والاستعداد لها. وفي بعض الحالات، لن تتحقق، مع الأسف، مستويات الدعم الموعودة. وينبغي **للبرنامج** أن يركز على معونة الإغاثة الغذائية ويعمل مع البلدان كل على حدة لمساندة اللاجئين والعائدين لتيسير انتعاشهم الاقتصادي والاجتماعي. وتوجد التحديات الرئيسية في مجالات التعليم والغذاء وموارد المياه. ورحب المجلس ترحيبا حارا بإنشاء اعتماد طوارئ بمبلغ 300 مليون دولار.

49- وأشير إلى ضرورة تنسيق أنشطة *الشراكة الجديدة* مع عمل الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والمؤسسات. *والشراكة الجديدة* ليس لديها عمليا أي موارد لتحقيق أهدافها، لذلك فإن الدعم الدولي والشراكة مع هيئات مثل الاتحاد الأفريقي يعد أمرا محوريا بالنسبة لها. ولاحظ المجلس، بصفة خاصة، الحاجة إلى المساعدة التقنية. وينبغي **للبرنامج** أن يربط أنشطته بالجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسلم المجلس بأنه ينبغي ألا تؤدي أنشطة *الشراكة الجديدة* إلى توسيع نطاق عمل أي مؤسسة ليشمل مجالات جديدة. ولاحظ المجلس الاتساق بين أهداف *الشراكة الجديدة* والأهداف الإنمائية للألفية.

50- وأعرب عن تأييده الشديد للتعاون بين **البرنامج** *والشراكة الجديدة*، بما في ذلك برنامج التغذية المدرسية المعتمد على الإنتاج المحلي ودراسة نظم الاحتياطيات الغذائية في أفريقيا، وطلب من المدير التنفيذي أن يحيطه علما أولا بأول بالتطورات الإضافية فيما يخص تنفيذ مذكرة التفاهم وما يتم إنجازه في إطارها.

# مسائل الموارد والمالية والميزانية

## استعراض أساليب العمل: تمويل مشاريع رائدة (2004/EB.1/8)

51- ركزت الأمانة في عرضها للوثيقة على أن الوثيقة قد أعدت تلبية للحاجة إلى تحديث اللائحة المالية والنظام المالي؛ فسياسات البرنامج لا تزال ملائمة، ولكن ثمة حاجة إلى تعديل أساليب التنفيذ لتجسيد الحقائق الجديدة مثل زيادة حجم أعمال **البرنامج** – تتجاوز الاحتياجات الأموال المتوافرة لحالات الطوارئ – ومقتضيات تحسين إبلاغ الجهات المانحة والتجاوب معها. والهدف من ذلك هو وضع نظم جديدة في موعد أقصاه يناير/كانون الثاني 2005، ولكن نظرا إلى أهمية المسألة فلن يجري العمل على عجلة.

52- وتتمثل السمات الأساسية للنظام الجديد المقترح في تحسين استغلال المساهمات وتحسين توافر السلع مع تقدم المشاريع. وقد جرت العادة في الماضي على وضع الميزانية على أساس أسوأ التصورات تحسبا للتقلبات، مما كان يسفر في كثير من الأحيان عن وجود أرصدة غير منفقة في نهاية المشاريع؛ أما النظام الجديد فسيضع الميزانيات على أساس تصورات متعددة، وعلى أساس حساب نقدي واحد لاستخدام الأموال بأفضل شكل وحل مشكلة عدم التوافق الزمني بين الاحتياجات من السلع وتوافرها. ويتسم النظام الجديد بميزة أخرى هي التطابق الواضح في نهاية المشروع. ومن شأن هذا النظام أيضا أن يحسن التنسيق مع الجداول الزمنية للجهات المانحة. وسيجري اختبار النظام المقترح وإقراره من خلال خمسة مشاريع رائدة قيد الإعداد حاليا.

53- وسيؤدي النظام الجديد إلى تحسن كبير في أعداد المستفيدين – ربما بنسبة تبلغ 40 في المائة - إذ ستستغل الأموال بمزيد من الكفاءة. وستخفض قيمة الأرصدة غير المنفقة، ومن المزمع تحقيق وفرات قدرها 370 مليون دولار أمريكي. ويقتضي النظام الجديد المقترح إجراء تحليل فعال للمخاطر ووجود قدرات على الإدارة.

54- والهدف من النظام الجديد هو تحسين وسائل أساليب العمل بنسبة تتراوح بين 10 في المائة و40 في المائة وطلب من المجلس الموافقة على تغيير مادة أقرها المدير التنفيذي ومن شأنها أن تسمح باستخدام احتياطي التشغيل لتغطية مخاطر المشاريع الرائدة.

55- وأقر المجلس بأهمية هذا الموضوع، وأعرب عن موافقته وثقته فيما تنجزه الأمانة من أعمال، وأشاد بجودة الوثيقة. وحظيت المقترحات بتأييد كامل، وطلب المجلس أن يبقى على علم بما يستجد من تطورات.

56- ورأى عدد من الأعضاء أن عنصر المخاطرة في المشاريع الرائدة محدود جدا نظرا إلى الاحتياطيات التمويلية المتوافرة، فالمخاطر الحقيقية ستظهر في العمليات الواسعة النطاق التي تتطور بشكل سريع. وستمثل المشاريع تدريبا مفيدا لموظفي الشؤون المالية وموظفي المشاريع. وأشير إلى ضرورة إجراء تقييمات صارمة لاحتياجات الطوارئ، والى ريادة فكرية في إطار نهج تشاوري ومتكامل، لاسيما بالنظر إلى التدهور المحتمل في مستويات المساهمات، الذي يمكن أن تعوض عنه زيادة الكفاءة كما أشير إلى الحاجة إلى مواءمة النظام الجديد مع الخطة الاستراتيجية وخطة الإدارة.

57- وطلب تقديم إيضاحات بشأن معايير اختيار أماكن المشاريع الرائدة، وبشأن ما إذا كان هناك متسع من الوقت لاستخلاص الدروس الناجمة عن ذلك. وأعرب عدد من الأعضاء عن تشككهم في استصواب تنفيذ المشاريع باعتمادات متعددة، وباحتمال الحصول على موافقة مطلقة من الجهات المانحة بشأن استخدام مساهمتها. وتساءل عدد من الأعضاء عن مفهوم قيام البرنامج ببيع الأغذية. كما سلط الضوء على ضرورة وضع حدود واضحة وسلطات واضحة في النظام التمويلي الجديد؛ وسيلزم القيام بأعمال كبيرة ومعقدة في المقر، وسيجري السعي إلى توضيح آثار ذلك على التوظيف. ولاحظ بعض الأعضاء أن النظام الجديد يتضمن خيارات متعددة. وأشاد المجلس بمرونة النظام المقترح، وبقدرته على التخلص من الأرصدة النقدية غير المنفقة. كما أشير إلى ضرورة العمل مع الجهات المانحة بشكل وثيق. وطلب المجلس عقد مشاورات أضافية بشأن النظام الجديد قبل تنفيذه، لاسيما وأنه قد يلزم إدخال تعديلات على اللوائح الناظمة لمساهمات الجهات المانحة.

58- أعربت الأمانة عن امتنانها للدعم الذي أبداه المجلس للنظام الجديد، وأفادت بأن المداخلات ستأخذ في الاعتبار. وردا على الأسئلة التي طرحت، أشارت الأمانة إلى أن أماكن المشاريع الرائدة قد أختيرت على أساس الشروط التشغيلية، لا على أساس جغرافي. وأشارت إلى أنه سيجري تعزيز الإدارة المالية بتعيين 50 موظفا إضافيا في الشؤون المالية؛ وأن نظام شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) قد أسهم إسهاما كبيرا في تحسين كفاءة **البرنامج**. وأعربت الأمانة عن اتفاقها في الرأي على أن الموافقة المطلقة على استخدام المساهمات أمر غير محتمل، ولكن الإبلاغ الجيد سيعزز المصداقية وسيعطي الثقة للجهات المانحة. وأشارت إلى أن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل بشأن مسألة السلع، فيجري النظر في اقتراض السلع على المستوى الإقليمي ولكن لا توجد إجابات نهائية حتى الآن. وإذا كان الإطار الزمني للمشاريع الرائدة أقصر مما ينبغي فإن تنفيذ النظام الجديد سيتأخر، ومن الأهمية بمكان تجنب الأخطاء.

59- واقر المجلس مشروع القرار بصيغته المقدمة.

### أساس حساب تكاليف الدعم غير المباشر المتعلقة بتكاليف النقل البحري (2004/EB.1/9)

60- أوضحت الأمانة عند تقديمها الوثيقة بأن المجلس طلب تأييد القرار الذي اتخذه المدير التنفيذي السابق بشأن معالجة علاوة أفضلية الشحن من الولايات المتحدة. ولاحظت الأمانة أن تصديق المجلس كان مطلوبا قبل إصدار الكشوفات المالية المراجعة لفترة السنتين 2002-2003 في مايو/أيار 2004.

61- وأوضحت الأمانة ذلك بعد تقديم سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل في عام 1996، وكان على جميع الجهات المانحة أن تساهم نقدا لتغطية التكاليف اللازمة، بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشر، المتعلقة بمساهماتها. وأوضحت الأمانة المتطلبات التشريعية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نقل السلع الممنوحة من قبل الولايات المتحدة. وقد دفعت الولايات المتحدة من عام 1996 إلى عام 2001 تكاليف الدعم غير المباشر على جميع مساهماتها، بما فيها علاوة أفضلية الشحن. وفي عام 2001، أبلغت الولايات المتحدة **البرنامج** أن علاوة أفضلية الشحن المطلوب دفعها بموجب التشريعات الأمريكية لا ينبغي أن تخضع لتكاليف الدعم غير المباشر.

62- وقرر المدير التنفيذي آنذاك، بالاتفاق في الرأي مع الموقف الأمريكي، أن علاوة أفضلية الشحن لا تعتبر جزءا من المساهمة الأمريكية وأن تحسب عن طريق آلية تمرير في دفاتر **البرنامج**. وتشكك المراجعون الخارجيون **للبرنامج** فيما بعد في المعالجة المحاسبية لعلاوات أفضلية الشحن، التي رأوا أنها ينبغي أن تُسجل كإيرادات ومصروفات.

63- وأبلغت الأمانة المجلس أن اللجنة المالية في منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية نظرت في الوثيقة، وطلبت أن يُعلن عن المعالجة المحاسبية في الكشوفات المالية لفترة السنتين.

64- وشكر المجلس الأمانة على الورقة والخلفية المقدمة غير أنه رأى أن هذه القضية الخاصة تحتاج إلى أن تدرج في منظور أوسع بالنظر إلى آثارها الكاملة. وشكلت قضية قيود الجهات المانحة مشكلة عامة؛ وتؤثر هذه القيود في فعالية **البرنامج** كما تؤثر في جدواه ومرونته. واقترح **البرنامج** ضرورة معالجة قضية أفضلية الشحن في مناقشة أوسع تتطرق إلى مسألة قيود الجهات المانحة، وتحرير المعونة الغذائية والنقل ومفهوم التعددية.

65- واعترف المجلس بالقيود التشريعية التي تفرضها الجهة المانحة والحاجة إلى المرونة من جانب الأمانة، واتفق على أنه يتعين على **البرنامج** تفادي الاستثناءات والمعالجة التفضيلية للجهات المانحة. وأُعرب عن آراء بشأن (1) الآثار التي قد تنجم عن قرار بأثر رجعي، (2) ضرورة تفادي وضع سوابق للاستثناءات، (3) الطابع التقني للموضوع، الذي لا ينبغي خلطه مع القضايا الأخرى، (4) تكاليف إدارة الترتيبات المحاسبية.

66- وطلب أعضاء المجلس من الأمانة أن تقدم لهم رأي المراجع الخارجي والمستشارين القانونيين. وقدموا أيضا اقتراح مفاده أنه ينبغي إجراء مناقشات بشأن القضايا الأوسع المتعلقة بمعالجة المساهمات في **البرنامج**.

67- وعقب تقديم الأمانة لمعلومات إضافية بهذا الشأن، أقر المجلس القرار المنقح التالي:

"عملا بتوصية المراجع الخارجي، يقر المجلس، بصورة استثنائية، التدابير الاستثنائية التي اتخذها المدير التنفيذي لاستبعاد علاوة أفضلية الشحن للنقل البحري من مساهمات الولايات المتحدة، بما يتسق مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 10/30/ 2001 بين حكومة الولايات المتحدة والبرنامج، حسبما يرد في الوثيقة WFP/EB.1/2004/5-B/1. ويقتصر تطبيق هذه الموافقة على فترة السنتين المنتهية في 2003/12/31، ولا يشكل سابقة في معاملة **البرنامج** لمساهمات الجهات المانحة في المستقبل".

## تقارير التقييم

### تقرير موجز عن التقييم المواضيعي لفئات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش (2004/EB.1/10)

68- أكد مدير مكتب العمليات في معرض عرضه للوثيقة على أن طبيعة المساعدات التي يقدمها **البرنامج** قد تغيرت خلال الـ 15 سنة الماضية فغطت تدخلات الطوارئ على الأنشطة الإنمائية. وقد نشأت فئة العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش للتعامل مع الاحتياجات الجديدة. ويقدم هذا التقييم والتوصيات استجابة لطلب المجلس في أكتوبر/تشرين الأول 2000 بتقديم تقييم للفئة استنادا إلى طابعها المبتكر والمعقد، وقد استغرقت عملية التقييم وما صاحبها من مشاورات وقتا طويلا.

69- وأشار أعضاء المجلس إلى أن الفترة الحرجة التي تعقب وقوع كارثة ما تتطلب إدارة دقيقة للتعامل مع الاحتياجات الكبيرة اللاحقة من الأغذية؛ وتتسم العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش بأهمية حيوية في هذا الصدد. واقر بأهمية المكانة التي تحتلها العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في عمل **البرنامج**، لاسيما في مساعدة المستفيدين على مساعدة أنفسهم. ويتمتع **البرنامج** بخبرة طويلة في أنشطة الطوارئ والإنعاش، كما تتسم النهج التي يتبعها بالابتكارية بالنسبة إلى فئة العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش مثلا. بيد أن هناك مجالا لتحقيق مزيد من الكفاءة، حسبما يرد في التقييم المواضيعي. وركز عدد من الأعضاء على ضرورة وضع أهداف دقيقة ويمكن تحقيقها في مجال الإنعاش، ووجود موارد كافية في

المكاتب الميدانية. كما أشير إلى أهمية كفالة تفهم الجهات المانحة لأهداف العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، ومن الضروري في هذا الصدد تعزيز الاتصالات مع الحكومات والوكالات. واتفق المجلس في الرأي على أن ليس ثمة حلولا بسيطة للمشاكل التي تواجهها العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش على الرغم من أثرها الإيجابي في تعزيز الانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش. وأبدى تأييدا قويا لشراء الأغذية محليا لأنشطة العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، لاسيما من البلدان النامية. وتم التركيز أيضا على ضرورة متابعة هذه المسألة.

70- ورحب المجلس بوثيقة التقييم باعتبارها وثيقة قيمة وشاملة وسهلة القراءة، ومن الوثائق التي تتصدى لعدد من القضايا الهامة المتصلة بالعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. وأيد أعضاء المجلس إجمالا التوصيات الواردة في التقييم، ولكنهم قدموا بعض التحذيرات وأثاروا عددا من الأسئلة. فأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن التقييم الموجز لم يتناول بالقوة الكافية نقاطا هامة معينة؛ كما أثيرت أسئلة بشأن الاعتماد بشكل كبير على الجيل الأول من العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، وعدم التناول المباشر لمسألة الشراكات القائمة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

71- واستنادا إلى بعض استنتاجات عملية التقييم، أعرب أحد الأعضاء عن قلقه إزاء مدى ملاءمة قاعدة تحويل العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في غضون سنتين، وإزاء ما خلص إليه التقييم بأن عمليات الإنعاش قد تخل أحيانا بأنشطة **البرنامج** للإغاثة. واستنتج أحد الأعضاء من التقييم أن الهدف من إنشاء العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش هو عكس اتجاه التدهور في الموارد الإنمائية. وأعربت وفود كثيرة بشكل عام عن خيبة أملها في الاستجابة الإدارية المؤقتة التي قدمتها كملحق، وسألت لماذا لم تقدم إدارة **البرنامج** إجابة كاملة عن جميع التوصيات. وأعرب عن القلق لأن الإدارة لا تبدو مقتنعة تماما بعدد من النتائج والاستنتاجات. واقترحت وفود كثيرة، نظرا لأهمية نتائج وتوصيات التقييم، أن يولى الاهتمام إلى اعتماد عملية تشاركية تكفل إقامة حوار مع أعضاء المجلس بشأن قضايا متابعة التقييم وتحسين فعالية العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش.

72- وقدم مدير التقييم الشكر لأعضاء المجلس على قراءتهم الدقيقة للوثيقة. وقال إن أوجه القصور المختلفة التي تم التركيز عليها بشأن أداء فئة العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش ربما تكون ألقت بظلالها على مكامن القوة في هذه الفئة. وتم التأكيد على أن عملية التقييم قد وجدت نتائج إيجابية في أنشطة العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. وقد نجم الاستنتاج الرئيسي لعملية التقييم، التي أشارت إلى أوجه الضعف في القدرة على البرمجة، عن تقييمات أخرى كثيرة أشرف عليها مكتب التقييم. وكانت عملية التقييم ذات طابع مؤقت وكانت المعلومات المستقاة متعددة المصادر. وقد ساعد هذا النهج على استخلاص استنتاجات أقوى وأكثر اتساقا. وأوضح مدير مكتب التقييم أنه لم يرد في التقييم أن الغرض من العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش هو زيادة إيرادات المنظمة نتيجة لتدهور الموارد الإنمائية؛ ولكن المقصود منها بالأحرى هو إيجاد أموال جديدة للإنعاش، ما كان لها أن توجد لولا العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. كما أوضح أن التقرير الشامل يتضمن توصيات بتحسين هيكل مكافئة المنظمة لأنشطة الإنعاش.

73- وأشارت الأمانة إلى أن التقييم إنما هو شهادة حية على استقلال مكتب التقييم، وإلى أنها ستولي كل الاهتمام للمسائل المختلفة المثارة في التقييم، بما في ذلك مسائل جودة البرامج. وأوضحت أن الاستجابة الإدارية المؤقتة قد تأخرت بسبب تأخر تلقي التقرير الموجز عن التقييم. وسيُقدم في الدورة القادمة للمجلس جدول كامل عن الاستجابة الإدارية، وستجري مناقشته في مشاورة غير رسمية.

74- وثمة نتيجتان إيجابيتان للتقييم وردتا في الملخص، وحظيتا باهتمام كبير في المناقشة السابقة، وهما:

(أ) العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش "تدعم مهام الإغاثة الأساسية بصورة فعالة"؛

(ب) "تقترب أهداف أنشطة الإنعاش، في الأوضاع المستقرة سياسيا، من التحقيق".

75- وهاتان النتيجتان تتسمان بالأهمية نظرا إلى أن معظم العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش تنفذ في ظل ظروف صعبة. والسمة الغالبة للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش الكبيرة لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة هي الإغاثة، أما الطابع المحدود جدا لها فهو الإنعاش. بيد أن **البرنامج** محق في دفاعه الشديد عن إعادة بناء سبل الرزق للمتضررين بالأزمات. وحالات الانتكاس والفشل تتواطر ولا يمكن تجنبها. وقد أشار الفريق العامل المعني بالمسائل الانتقالية التابع للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن 40 في المائة من البلدان الخارجة من صراعات تنزلق في الصراعات مرة أخرى؛ ويصل هذا الرقم إلى 60 في المائة في أفريقيا. وبرنامج الأغذية العالمي محق في دعم الجهود الجماهيرية لإعادة بناء سبل العيش المدمرة بسبب الأزمات، وحتى وإن لم يكن الإنعاش مكفولا.

76- وفيما يتعلق بشراء السلع محليا، فقد دأب **البرنامج** على اللجوء لهذا الخيار كلما أمكن؛ وقد أجريت بالفعل مشتريات محلية وإقليمية بكميات كبيرة.

77- وفيما يتعلق بالنقطة التي آثارها أحد الأعضاء بشأن ضرورة استعراض معايير تحويل عمليات الطوارئ إلى عمليات ممتدة للإغاثة والإنعاش بعد عامين، فقد تم الموافقة عليها.

78- إن التقييم المواضيعي يستند إلى حد بعيد إلى استعراض استرجاعي لتقييمات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي تم تنفيذها في الفترة 1999-أوائل 2002. وقد شهدت الأمور تحسنا كبيرا منذ ذلك الحين، غير أن استعراض التحسينات الكبيرة في كل من العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش من الجيل الثاني، مع مراعاة نتائج التقييمات المختلفة، تخرج عن نطاق هذا التقييم المواضيعي ولذا لم ترد في التقرير. فجميع العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش من الجيل الثاني تتضمن إطار منطقيا، وقد أجري تدريب على الإطار المنطقي في كثير من الحالات. كما تم تحسين تقييم هشاشة الأوضاع والاستهداف، وتعزيز الرصد التقييم. ونفذت جميع التوصيات على المستوى القطري، وتمت موافاة المجلس في جميع الحالات بالاستجابة الإدارية.

79- وأفادت الأمانة بأن جميع المسائل المثارة في التقييم المواضيعي لهذه الفئة سيجري استعراضها ومتابعتها بشكل كامل؛ وأنها تحتفظ بثقتها الكاملة في فئة العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش على الإجمال استنادا إلى الأهمية التي أوليت لهذه الفئة في خطة الإدارة لفترة السنتين **للبرنامج**. وسيتابع **البرنامج**، على وجه الخصوص، مسائل الشراكة من خلال الفريق العامل المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية.

80- وفي بعض الحالات، لم يكن هناك أي محاولات لتنفيذ أي عمليات إنعاش، ويرجع ذلك جزئيا إلى اقتطاعات في التمويل – وهي مشكلة تواجه في العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي لا تحصل إلا على تمويل جزئي ولم يحدث بعد ذلك انتقال إلى الإنعاش: فهي عملية معقدة تنطوي على انتكاسات عديدة لا تأتي بالضرورة نتيجة سوء البرمجة. وينبغي ألا يكون الانتقال إلى العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش استنادا إلى فترة زمنية محددة أمرا ثابتا، ولكن ينبغي أن يتوقف بالأحرى على مدى الإغاثة اللازمة. وأقرت الأمانة بضرورة تعزيز القدرات والشراكات. وسيقدم في دورة المجلس في مايو/أيار جدول بالاستجابة الإدارية، ولكن المسائل تحتاج إلى بعض الوقت لمناقشتها والتشاور بشأنها بصورة كافية.

## تقارير عن العمليات – المسائل التشغيلية

### مذكرة معلومات عن الفئة البرامجية "العمليات الخاصة" (2004/EB.1/11)

81- أبلغت دائرة النقل البحري المجلس، في دورة أكتوبر/تشرين الأول 2002، بأن ورقة عن العمليات الخاصة ستعرض عليه. وأوضحت الدائرة أنه تم الاتفاق منذ فترة على أن التعريف الرسمي للعمليات الخاصة لم يعد يشمل الممارسات الحالية أو الخدمات المشتركة بين الوكالات/الخدمات الموحدة التي طولب **البرنامج**، بصورة متزايدة، بتقديمها، وأنه قد تم الشروع في مناقشات داخلية بشأن إمكانية استخدام العمليات الخاصة كآلية لتمويل الأولوية الاستراتيجية 5. كما يجري استكشاف البدائل الأخرى، بما في ذلك رصد ميزانيات لهذه المشاريع في إطار عمليات الطوارئ/ العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش/البرامج القطرية أو إنشاء صناديق أموال الأمانة لها.

82- وشدد المجلس على أهمية قضيتين أثيرتا في الفقرة 19: إشراك الجهات المانحة إلى مدى أبعد في مراحل تخطيط العمليات الخاصة؛ والحاجة إلى مؤشرات أداء واضحة من البداية كأساس للرصد وتسوية الميزانية أو تعديلها. كما أحاط المجلس بمهمة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى **بالبرنامج** في إدارة خدمات النقل الجوي غير المختصة بحفظ السلام من أجل هيئات الأمم المتحدة وشريكاته من المنظمات غير الحكومية. وطلب المجلس الحصول على معلومات بشأن دور **البرنامج** في مثل هذه العمليات.

83- وأعرب بعض أعضاء المجلس عن القلق لأن **البرنامج** ينظر في استخدام العمليات الخاصة كآلية لتمويل أنشطة المساعدة التقنية في إطار الأولوية الاستراتيجية 5، وطالب بإجراء مشاورات إضافية مع الجهات المانحة المعنية إذا قرر **البرنامج** المضي في هذا الاتجاه. كما لاحظ المجلس أنه يمكن الوصول إلى مدى أبعد في توضيح الفرق بين العمليات الخاصة وعمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش لتجنب القيام بعمليات خاصة كتلك المتعلقة بكوريا الشمالية.

84- وتم الاتفاق على أن تقدم دائرة النقل البحري سياسات بشأن العمليات الخاصة إلى المجلس في دورة مايو/ أيار 2004

## حافظة مشروعات إقليم الشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية – المسائل التشغيلية

### العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس التنفيذي ليقرها - أرمينيا 10053.1 (2004/EB.1/12)

85- موجز عمليات البرنامج في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا، عرض المدير التنفيذي للمنطقة هذا البند.

86- وأعرب المجلس عن **دعمه** للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، ولكنه أثار عددا من الأسئلة والشواغل فيما يتعلق بما يلي (1) اختيار مناطق المشروع؛ (2) مدى ملائمة استهداف النساء والفتيات لأنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والتغذية المدرسية؛ (3) مسألة التعاون مع الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى في هذه العملية الممتدة؛ (4) المخاوف من أن ألا تولي العملية الممتدة الاهتمام الكافي للاجئين ولاحتياجاتهم؛ (5) مزيد من الإيضاح فيما يتعلق باستراتيجية الانسحاب. كما أثيرت أيضا أسئلة تتعلق بعمليات البرنامج في المنطقة.

87- وأوضح المدير الإقليمي والمدير القطري لأرمينيا أن 25 في المائة تقريبا من المستفيدين من العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، أرمينيا 10053.1 لاجئون، وارتفاع مستوى التعليم بشكل عام يعني أن السكان المحليين لديهم الخبرة اللازمة لكفالة فعالية واستدامة الأنشطة الخاصة بالبنية الأساسية لبرنامج الغذاء مقابل العمل. كما أشير إلى عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية الدولية ضمن شركاء البرنامج النشطين. هذا، وقد أجريت عملية الاستهداف الجغرافي على أساس أعلى مؤشرات الفقر وسوء التغذية. وفيما يتعلق باستراتيجية الانسحاب، تم إيضاح أنها تتوقف على معدل نجاح تدابير استراتيجية الحد من الفقر، وستخضع لاستعراض نهاية المدة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

88- وأعرب ممثل أرمينيا عن قلق وفده إزاء الاستعاضة عن كلمة "حصار" بكلمة "قيود". فأشار إلى أن حدود أرمينيا مع البلدان المجاورة مغلقة، وأن الآثار الاجتماعية الاقتصادية لهذا الأمر تتجاوز مسألة القيود الاقتصادية. وأشار ممثل تركيا إلى أن وفد بلده قد طلب استبدال هذه الكلمة نظرا إلى أن تركيا شريك اقتصادي لأرمينيا، طبقا للأرقام التي تقدمها الوكالة الإحصائية الأرمينية. وردت الأمانة قائلة إن هذا الوضع يشبه في الواقع بشكل أدق "القيود"، إذ أن "الحصار" يعني أنه ليس هناك تبادل تجاري دولي على الإطلاق. ومن هنا جاء القرار بإصدار توصويب لهذه الوثيقة.

89- واقر المجلس مشروع القرار.

## حافظة مشروعات إقليم غرب أفريقيا – المسائل التشغيلية

### المشروع الإنمائي المعروض على المجلس ليقره - بنن 10308.0 (2004/EB.1/14)، وغامبيا 10311.0 (2004/EB.1/15)

90- قدم المدير الإقليمي للمجلس عرضا عاما للحالة في إقليم غرب أفريقيا، وسلط الضوء على عمليات الطوارئ في تشاد والساحل وعلى التطورات الأخيرة في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش – غرب أفريقيا الساحلية. كما عرض مشروعين إنمائيين على المجلس التماسا لموافقته: "تعزيز التعليم الرسمي وغير الرسمي للأطفال والشباب"، في بنن، و"تقديم الدعم للتعليم الأساسي في المناطق الريفية الهاشة الأوضاع" في غامبيا.

91- وفيما يتعلق **ببنن**، لاحظ المجلس أن المشروع يتماشى مع الواقع الاستراتيجي للحد من الفقر في البلد من حيث إنه يتصدى للأسباب الجذرية للفقر، ألا وهي: انعدام الأمن الغذائي، وأوجه القصور في النظام المدرسي، وتفاوت التعليم بين البنين والبنات. وأعرب المجلس عن ارتياحه لمشاهدة أن مساعدات **البرنامج** تكمل الالتزام الحكومي بكفالة التعليم الأساسي. وأشاد المجلس بالاستراتيجية المستخدمة لكفالة مشاركة أصحاب الشأن على جميع المستويات التنفيذية للمشروع. وتتعلق جميع المسائل المثارة فيما يتصل بالمشروع بما يلي: (1) اختيار موقع المشروع؛ (2) القيمة السعرية للحصة الغذائية المتوقعة في المدارس الداخلية؛ (3) الغرض من التوزيع الفصلي للحبوب على البنات إضافة إلى الحصة الغذائية التي يتلقينها في المدرسة؛ (4) زيادة عدد البنين على عدد البنات بين المستفيدين؛ (5) ضخامة تكاليف الدعم المباشر المرصودة لمنظمة من منظمات الأمم المتحدة؛ (6) المشتريات المحلية من الأغذية؛ (7) استراتيجية الانسحاب من المشروع.

92- وأفادت الأمانة فيما يتعلق بالنقطة (1) بأن **البرنامج** قد قرر، بالتشاور مع الحكومة، استهداف المناطق المتضررة بانعدام الأمن الغذائي والتي تتسم بانخفاض معدلات المواظبة في التعليم الابتدائي. واختيرت منطقة واحدة في البلد، وهي المنطقة الشمالية، تيسيرا للإدارة. وفيما يتعلق بالنقطة (2)، أفادت الأمانة بأن 90 في المائة من الاحتياجات السعرية اليومية

ستقدم لتلاميذ المدارس الداخلية، حيث ينتظر أن توفر أسرهم نسبة 10 في المائة؛ وهذه طريقة مختبرة وفعالة للتشجيع على المشاركة المجتمعية في المشروع. أما الحصة الغذائية الإضافية من الحبوب (النقطة 3) فهي تعوض الأسر عن الفرصة البديلة لإبقاء كبار الأطفال من البنات في المدارس، وتساعد على الحيلولة دون التسرب. وفيما يتعلق بزيادة عدد البنين على عدد البنات (النقطة 4) فهو يعكس الحالة في بداية المشروع. والهدف هو الوصول إلى التكافؤ بينهما. وفيما يتعلق بالنقطة (5)، يجري **البرنامج** حاليا اتصالات مع عدد كبير من الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسينخفض هذا البند الخاص بالتكاليف عند تنفيذ شبكة البرنامج والنظام العالمي للمعلومات (WINGS) في المكتب القطري. وبينما تتفق الأمانة في الرأي على أن منتجات الأغذية المحلية تلائم بشكل أفضل تقاليد ومتطلبات السكان المستهدفين (النقطة 6)، فإن الأمانة تركز على الصعوبات الهائلة التي تواجهها في شراء ونقل وتخزين المنتجات المحلية، لاسيما الأسماك، فلم يصل أي من الصيادين المحليين إلى المستوى المهني المطلوب لتوفير الإمدادات للمشروع. ويمكن شراء زيت القطن محليا بعد تحسين نوعيته وتوحيدها قياسيا. ويتضمن المشروع استراتيجية للانسحاب (النقطة 7)، فالحكومة لديها برنامج مقاصف مدرسية خاص بها، ومن المرجح أن تزيد المجتمعات المحلية مساهمتها في هذا البرنامج عند إدراكها لفوائده.

93- وفيما يتعلق **بغامبيا**، أفادت الأمانة بأن غامبيا من بين بلدان الساحل التسعة التي شاركت في مؤتمر نظمه مكتب غرب أفريقيا في سبتمبر/أيلول 2003. وقد أكد المشروع أن التزام غامبيا بالإعلان الوزاري الذي اعتمد بشأن "التحالف للعمل من أجل التغذية المدرسية، والصحة، والتعليم الأساسي للساحل للفترة 2003-2015". ويتضمن المشروع عنصرا لمحو أمية الكبار سيستهدف المزارعات. والتعليم هو أفضل ما يمكن للحكومة أن تقدمه من فرص لمساعدة شعبها على الخروج من أسر الفقر؛ وقد أثبتت التغذية المدرسية أنها أفضل عائد يمكن جنيه من المعونة الإنمائية.

94- ولاحظ المجلس أن تنمية رأس المال البشري هو أمر أساسي للتنمية القطرية، وأقر دمج عنصري محو الأمية والمعونة الغذائية. وقرر المجلس تأكيد أهمية شراء الأغذية محليا: فهذا من شأنه دفع الاقتصاد المحلي وكفالة حصول الناس على الأغذية التي تألفها.

95- وأكدت الأمانة للمجلس أن المشروع سيعزز بقوة شراء الأغذية محليا؛ وتشمل السلع المحتملة الملح المزود باليود، والأرز والحبوب. كما ستشجع الأمانة الحكومة على تيسير إنشاء تعاونيات للمزارعين لتمكينهم من الإمداد بكميات أكبر من الغذاء. وأشارت الأمانة إلى عمل المزارعات المرهق؛ ويأمل المشروع في توفير حوافز كافية لتعويض المزارعات عن وقتهن الضائع، مما سيمكنهن من استكمال برنامج محو الأمية. وفيما يتعلق بالتعليقات على الحاجة إلى أقامة شراكات واسعة النطاق، أفادت الأمانة بأن المشروع سيواصل التعاون وسيوثق الروابط مع القطاع الخاص، شركة (TPG)، ووكالات الأمم المتحدة – منظمة الأغذية والزراعة، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية – ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي. وستبذل الجهود للتشجيع على زيادة مشاركة المجتمع المحلي في برنامج التغذية المدرسية.

96- واقر المجلس المشروعين.

## حافظة مشروعات إقليم آسيا – المسائل التشغيلية

### العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس ليقرها - نيبال 10058.3 (2004/EB.1/16) وكمبوديا 10305.0 (2004/EB.1/17) وإندونيسيا 10069.1 (2004/EB.1/18)

97- عرض المدير وثائق العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش الثلاث المدرجة في هذا البند، بعد أن سلط الضوء على جوانب من عمليات **البرنامج** في إقليمه.

98- وأعرب المجلس عن موافقته بشكل عام على العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، وعن تقديره لأعمال البرنامج في البلدان الثلاث المعنية.

99- وفيما يتعلق **بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش – كمبوديا**، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم فيما يتعلق بما يلي: (1) انعدام المعلومات بشأن كيفية ارتباط أنشطة البرنامج بالاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، (2) إمكانية توثيق الشراكة مع البلد المضيف، (3) استخدام الأنشطة غير الغذائية مثل الغذاء مقابل العمل عوضا الغذاء مقابل العمل، (4) احتمال سوء تقدير البرنامج لعدم الاستقرار السياسي في كمبوديا، (5) مسألة المشتريات المحلية.

100- وفيما يتعلق **بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش- نيبال**، طلب المجلس الإيضاح بشأن (1) الآثار المترتبة على وجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل محدود في مخيمات اللاجئين؛ (2) عدد المحتاجين في المخيمات؛ (3) الفترة الزمنية لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم أو دمجهم في المجتمع، (4) ما يفعله البرنامج للحيلولة دون وقوع حالات أخرى من العنف الجنسي والجنساني.

101- وفيما يتعلق **بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش – إندونيسيا**، أيد أعضاء المجلس بقوة العملية الممتدة وأبدوا التعليقات التالي: (1) ينبغي أن يكون نهج العملية الممتدة محكوما بالعرض؛ (2) عدم وضوح استراتيجية الانسحاب

التدريجي؛ (3) الترحيب بأطلس انعدام الأمن الغذائي؛ (4) البرنامج منظمة قادرة ووجودها المستمر في إندونيسيا له ما يصوره؛ (5) يلزم استخدام أموال الأمانة لدى العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش وفقا لاتجاه العملية الممتدة الجديدة.

102- ورد **المدير القطري لنيبال** بأن مسألة الإعادة إلى الوطن في مأزق حاليا، ولكن الأمم المتحدة تتطلع إلى نهج بديله، بما في ذلك إجراء مشاورات مع حكومة نيبال بشأن دمج اللاجئين في السكان المحليين. وقد اتخذ عدد من التدابير للقضاء على العنف الجنسي والجنساني، فضلا عن أن زيادة وجود الموظفين في المخيمات سيحد من هذه المشكلة، ويحدو البرنامج الأمل في أن تعيد الحكومة الشرطة إلى المخيمات. وأضاف قائلا إن جميع اللاجئين يعتمدون على المعونة الغذائية نظرا لأنه لا يحق لهم العمل في نيبال.

103- ورد **المدير القطري في كمبوديا** بأن (1) فرق العمل التقنية منسقة للمساعدة على وضع أولوية الأنشطة المجملة في الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر؛ (2) بعض المسؤوليات قد استندت للحكومة – نقلت وزارة الصحة مثلا بعض الأغذية لمرضى السل – تمشيا مع الاتفاق الثلاثي المبرم بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية والحكومة؛ (3) المستفيدين والحكومة يؤيدان استمرار الغذاء مقابل العمل؛ (4) عند تحرير العملية الممتدة كان متوقعا أن تشكل الحكومة بعد انتخابات يوليو/تموز 2003 وقت قصير؛ (5) يجري شراء زهاء 20 في المائة من المشتريات محليا في إطار العملية الحالية، وهذا ينطبق أيضا على العملية الجديدة.

104- ورد **المدير الإقليمي لإندونيسيا** قائلا إن (1) العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش محكومة بشكل كبير للاحتياجات؛ (2) استراتيجية الانسحاب التدريجي موضحة بجلاء في الوثيقة؛ (3) صناعة الأغذية التي تنتج البسكويت المكوى والمكرونة التزامات اجتماعية؛ (4) المكتب القطري يتطلع إلى تنفيذ البرنامج التجريبي لاستعراض أساليب الإدارة.

105- وأقر المجلس العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش الثلاث.

## حافظة مشروعات إقليم شرق ووسط أفريقيا – المسائل التشغيلية

### العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس ليقرها – السودان 10122.1 (2004/EB.1/20) وجمهورية الكونغو 10312.0 (2004/EB.1/21)

106- بعد العروض التي قدمها المدير الإقليمي لمنطقة شرق ووسط أفريقيا والمديران القطريان للكونغو والسودان، نظر المجلس في العمليتين الممتدتين للإغاثة والإنعاش المقدمتين لهذين البلدين.

107- فيما يتعلق **بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش للكونغو**، أحاط المجلس علما الإخلال بالسلام في منطقة بول في مارس/آذار 2002 قد تسبب في انتقال واسع النطاق للمشردين داخليا إلى المناطق المجاورة، وستتصدى العملية الممتدة لهذه المشكلة. وحذر أحد أعضاء المجلس من أن منطقة بول تظل غير مستقرة وأنها مدرجة في المرحلة الأمنية للأمم المتحدة. وأكدت الأمانة للمجلس أنه على الرغم من أن الحكومة ملتزمة بالقيم بدور نشط في المشروع لتحسين اللوجستيات وإمكانيات الوصول وكفالة أمن الموظفين، فإن **البرنامج** سينشر موظفيه بعد الحصول على الموافقات الأمنية من الأمم المتحدة.

108- وستقدم العملية الممتدة الدعم للحكومة في جهودها الرامية إلى العودة إلى الأوضاع السائدة عادة. وأشاد أعضاء المجلس بمراعاة العملية الممتدة للنساء واهتمامها بهن، إذ أن النساء هن الضحايا الرئيسية للصراعات المؤخرة. وكانت التعليقات الرئيسية التي أبديت بشأن العملية الممتدة تتعلق بما يلي: (1) مشاركة الحكومة المحلية؛ (2) إمكانية حفز الإنتاج المحلي للأغذية من خلال المشتريات المحلية أو الشراء من المنطقة كحل بديل؛ (3) الروابط بين الإغاثة الإصلاح والتنمية على المدى الطويل؛ (4) الربط والتقييم.

109- وقدمت الأمانة الشكر للمجلس على تعليقاته التي ستأخذها في الاعتبار.

110- وفيما يتعلق **بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش للسودان**، سلم المجلس بهشاشة أوضاع اللاجئين الإرتريين في ذلك البلد، والغالبية العظمى منهم من النساء. ومن شأن أنشطة العملية الممتدة – الغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل التدريب، والغذاء مقابل الإصلاح البيئي – أن تعزز الحالة الصحية والتغذوية للاجئين، وأن تساعد أيضا على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يصيب اللاجئين بشكل غير متناسب. وأشير إلى الأمن باعتباره مسألة هامة. وعلق أحد أعضاء المجلس قائلا إن الأنشطة البيئية ينبغي أن تكون مستدامة، وإن التركيز على الإنعاش، قياسا بالإغاثة، محدود جدا. وأعرب المجلس عن ارتياحه لتوافر الحبوب واعتدال مستوى الأسعار بفضل موسم الحصاد الجيد في نهاية عام 2003، وأوصى من ثم بإجراء المشتريات محليا. وينبغي رصد الحالة في إريتريا، كما ينبغي للبرنامج أن يكون على استعداد لاحتمال عودة اللاجئين.

111- وأفادت الأمانة بأنها ستنظر في التوازن بين الأنشطة الإنمائية وأنشطة الإنعاش، وفي تصحيح الوضع. كما أوضحت أن ارتفاع تكاليف النقل يرجع إلى أن المنفذ الوحيد للمنطقة هو السكك الحديدية التي تمر في مناطق تحت سيطرة المليشيات.

112- وأقر المجلس العمليتين.

## المسائل التنظيمية والإجرائية

### مذكرة معلومات عن برنامج تعزيز الأمن في برنامج الأغذية العالمي (2004/EB.1/26)

113- عرضت الأمانة هذا الاستيفاء القصير لبرنامج تعزيز الأمن الذي تبلغ تكلفته 20 مليون دولار.

114- وأفاد مدير شعبة الخدمات الإدارية أنه تم إحراز قدر لا بأس به من التقدم حتى الآن، إذ تم إنفاق 6 ملايين دولار بالفعل. وأشار إلى حدوث تجاوز طفيف في الإنفاق في مجالين من مجالات البرنامج الرئيسية الستة، ولكن تم تحقيق وفورات في مجالات أخرى. ويبدو من المحتمل في الوقت الحاضر أن تكون الميزانية البالغة 20 مليون دولار كافية لبرنامج تعزيز الأمن، لكن الأمانة ستوافي المجلس بالمعلومات عن هذا الموضوع في دورته السنوية في مايو/أيار.

## أي أعمال أخرى

115- أبلغ الرئيس المجلس بضرورة أن ينظر المجلس في سبل لتحسين عملية اتخاذ القرارات في المجلس والتعجيل بها. واقترحت بعض الحكومات أن توضح قوائم البلدان مسبقا ردود فعلها على الوثائق قيد الاستعراض، ومواقفها حيال المسائل المعنية. ومع توفير فترة كافية، يمكن للأمانة وهيئة مكتب المجلس أن تحدد أهم البنود، وأن تعد للمشاورات اللازمة ومشاريع القرارات سلفا.

116- وأعرب أيضا عدد من البلدان عن قلقها إزاء تأخر تلقي الوثائق. واعتذرت الأمانة عن هذا التأخير، الذي يعزى في معظم الحالات إلى الحاجة للحصول على معلومات محدثة وإطلاع جميع الأطراف المعنية بمضمون الوثائق. وأقترح أحد أعضاء المجلس أن ينظر **البرنامج** في مسألة اعتماد نظام آلي لتنبيه أعضاء المجلس عند وضع أي وثيقة جديدة على موقع المنظمة الشبكي. وتعهدت الأمانة بالنظر في هذه الإمكانية.

117- وعقب تقديم تقرير عن تنقلات الموظفين، أبلغ المدير التنفيذي المجلس بأن **البرنامج** سيواصل العمل على إنشاء مكتب قانوني. وقال إنه يرى أن هذه الخطوة ضرورية بالنظر إلى ضخامة المسائل القانونية المرتبطة بأعمال **البرنامج**.

118- وأعرب المدير التنفيذ عن بالغ سروره لإعلان أن **البرنامج** قد اتخذ الآن الترتيبات اللازمة لتوسيع نطاق الغطاء الصحي والطبي العام ليشمل موظفيه الوطنيين في شتى أنحاء العالم. وقال إنه يرى أن هذه خطوة هامة إلى الأمام ووسيلة ملموسة للاعتراف بالعمل الهام الذي تقوم به هذه الفئة من الموظفين.

### تقرير مؤقت عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم للسكان ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي (2004/EB.1/28)

119- عرض ممثل المملكة المتحدة هذا التقرير المؤقت موضحا الأسباب التي تجعله مؤقتا. وركز على الدعوة الموجهة في القسم الخاص "بالتبسيط والتنسيق" للرؤساء التنفيذيين بتقديم وثيقة عن القيمة التي يضيفها الاجتماع المشترك في مارس/آذار 2004، الذي قد يكون موضع مشاورة غير رسمية تعقبه بين أعضاء المجلس.

120- ومن بين الأساليب المقترحة لتحسين الاجتماعات المشتركة الترويج للزيارات الميدانية المشتركة. والوثائق غير الرسمية الناجمة عن الاجتماع المشترك متاحة لأعضاء المجالس.

### تقرير شفوي عن مسألة لجنة المراجعة

121- عرض الرئيس هذا البند. وبعد التشاور بين الفريق التوجيهي المعني بالتسيير بالإدارة التابع لهيئة المكتب والأمانة، تم الاتفاق على أن ليس ثمة حجة تؤيد إنشاء هيئة جديدة في آلية المراجعة في **البرنامج** بالإضافة إلى المراجع الخارجي الحالي الذي عينه المجلس، ولجنة المراجعة الداخلية، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة.

122- كما اتفق أيضا على أن المسألة الرئيسية هي تعزيز لجنة الإدارة الداخلية الحالية، وأن هذا الرأي يتفق مع رأي المدير التنفيذي والمراجع الخارجي.

123- وطلبت هيئة المكتب من المدير التنفيذي أن يعد مقترحا لتعزيز وظيفة المراقبة الداخلية، وأن يقدم هذه الوثيقة إلى المجلس للعلم والإحاطة في اجتماعه المقبل.